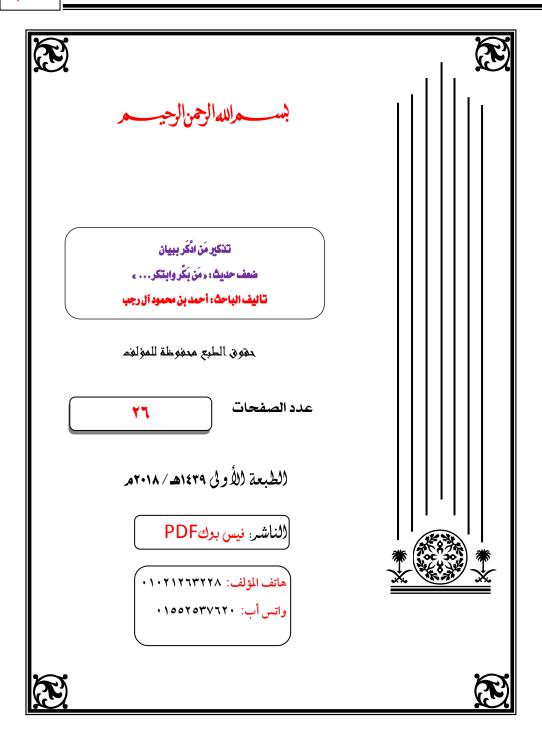


تذکیر من ادگر ببیان

ضعف حدیث: «مَن بَكَّر وابتكر...» دراسة حدیثیة مقارنة

> تأليف الباحث أحمد بن محمود آل رجب





مقدمة الباحث

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله علي الله

وبعد:

فهذه ورقات أُبيِّن فيها القول في حديث: «مَنْ غَسَّلَ يَوْمَ الجُمْعَةِ وَاغْتَسَلَ، ثُمَّ بَكَّرَ وَابْتَكَرَ، وَمَشَىٰ وَلَرْ يَرْكُبُ، وَدَنَا مِنَ الْإِمَامِ وَاغْتَسَلَ، ثُمَّ بَكَّرَ وَابْتَكَرَ، وَمَشَىٰ وَلَمْ يَرْكُبُ، وَدَنَا مِنَ الْإِمَامِ فَاسْتَمَعَ وَلَرْ يَلُغُ؛ كَانَ لَهُ بِكُلِّ خُطُوةٍ عَمَلُ سَنَةٍ أَجُرُ صِيَامِهَا وَقِيَامِهَا» وجدير بالذكر أن تَعْلَم أيها القارئ أن علم الحديث وقيامِهَا» وجدير بالذكر أن تَعْلَم أيها القارئ أن علم الحديث يهتم بالمتن والسند. و(المتن): هو كلام المتكلم، سواء أكان النبي الشاق أو مَن دونه. و(السند): هو سلسلة الرجال

فلا يَغفل علماء الحديث عن المتن بحال.

الموصلة للمتن.

والمتن الذي معنا في هذه الرسالة هو متن غريب وعجيب!! وقد جاءت الغرابة من أن فيه عملًا قليلًا جدًّا، في مقابل ثواب كثير

جدًّا جدًّا! وهذه من علامات الوضع في الأحاديث. وهذا هو الذي شجعني على أن أكتب هذه الرسالة.

وجعلتُ هذه الرسالة بابين:

الباب الأول: طرق الحديث وبيان عللها.

الباب الثاني: ما جاء في الصحاح في فضل التبكير لصلاة.

الجمعة. والحمد لله رب العالمين

وصَلِّ اللهم وسَلِّم وبَارِك على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

وكتبه ببنانه: الباحث أحمد بن محمود آل رجب

٢١_ محرم (١٤٤٠هـ) الموافق الاثنين (١٠ – ١٠ – ٢٠م)

في قرية خالد بن الوليد-منشأة أبو عمر- سهل الحسينية -

محافظة الشرقية - جمهور مصر العربية.

هاتف ۱۰۲۱۲۲۳۲۲۸ واتس أب: ۲۲۷۳۵۲۵۵۱۰

الباب الأول: طرق الحديث وبيان عللها.

متن الحديث:

عَنْ أَوْسِ بَنِ أَوْسِ الثَّقَفِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «مَنْ غَسَّلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَاغْتَسَلَ، ثُمَّ بَكَّرَ وَابْتَكَرَ، وَسَلَّمَ يَقُولُ: «مَنْ غَسَّلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَاغْتَسَلَ، ثُمَّ بَكَّرَ وَابْتَكَرَ، وَمَشَى وَلَرْ يَلُغُ؛ كَانَ لَهُ بِكُلِّ وَمَشَى وَلَرْ يَلُغُ؛ كَانَ لَهُ بِكُلِّ فَمَامِ فَاسْتَمَعَ وَلَرْ يَلُغُ؛ كَانَ لَهُ بِكُلِّ فَعُمْلُ سَنَةٍ أَجُرُ صِيَامِهَا وَقِيَامِهَا» (١).

(۱) وهناك زيادات في بعض الطرق، ما أردتُ أن أتوسع فيها و لا أن أشغل بها القارئ؛ لضعف الحديث كله، وهي:

الأولى: (وذلك على الله يسير).

الثانية: (مَن غسل رأسه).

الثالثة: (وزيادة ثلاثة أيام).

الرابعة: (أعمال البر).

وثَم زيادات أُخَر، وكلها لا تَثبت؛ لشدة ضعفها ومخالفة رواتها، ولضعف الخبر من أصله.

روى هذه الحديث عن رسول الله على عدد من الصحابة الكرام، وإليك أبرزهم:

- -أوس بن أوس.
- -أبو بكر الصِّديق.
 - -شداد بن أوس.
- -عبد الله بن عباس.
 - -أبو هريرة.
 - -أبو طلحة.

وغيرهم.

أولًا: حديث أوس بن أوس:

رواه عنه شُرَحُبِيل بن آدَة (أبو الأشعث الصنعاني).

ورواه عن شُرَحُبيل بن آدة جماعة من الرواة:

أخرجه أبو داود (٣٤٥)، والترمذي (٤٩٦)،

والنَّسَائي (١٣٨١،١٣٨١)، وابن ماجة (١٠٨٧)،

وأحمد(١٦٩٦٢، ١٦١٧٣)، والحاكم(١٠٤٢)، وعبد الرزاق في

مصنفه (٥٥٧٠)، وأبو نُعَيِّم في (معرفة الصحابة)

(١/ ٨٠٨/ ٩٩٨)، وابن أبي شيبة (٢٨ ٠٥)، وابن حِبَّان

(۲۷۸۱)، وابن أبي عاصم في (الآحاد والمثاني)(۱۵۷۳، ۱۵۷۳) وغيرهم.

كلهم عن شُرَحبيل بن آدة أبي الأشعث الصنعاني، عن أوس بن أوس، عن رسول الله على.

والعلة الإسنادية في هذا الطريق تتمثل في تفرد شُرَحُبيل بن آدة أبي الأشعث الصنعاني- به، وهو لريُوثَق مِن مُعْتَبَر.

فأول مَن وثقه صراحة العِجُلي، وتبعه ابن حِبان(۱)، وتبعها ابن عبد البر، وتبعه الذهبي وابن حجر، وأخرج له مسلم (وهو توثيق ضمني كما يقال) (۱).

وجدير بالذكر أن تَعْلَم أن البخاري ذكره في (التاريخ الأوسط)، و (التاريخ الكبير)، و ذكره ابن أبي حاتم في (الجرح والتعديل) ولمر

⁽۱) ابن حِبَّان ذكره في (الثقات) فحَسُب. وانظر (الثقات) إن شئت (٤/ ٣٦٥) (٢ الثقات).

⁽٢) انظر الكاشف (٢٥٤)، وتهذيب التهذيب (٤/ ٣١٩)، وإكمال تهذيب الكمال (٢/ ٢٢٧). الكمال (٦/ ٢٢٧).

يَذكرا فيه جرحًا ولا تعديلًا، فلو كان ثقة عندهما لنصاعلى ذلك(').

ويمكنني أن ألخص حاله، فأقول: (لريُوتَّق مِن مُعتبَر، ولا يتحمل التفرد، لا سيا بمتن كهذا المتن الغريب).

وثَم متابعة واهية جدًّا لأبي الأشعث الصنعاني:

أخرجها عبد الرزاق في مصنفه (٥٦٦٥)، ومن طريقه أحمد في المسند (١٦١٦١) من طريق سعيد بن أبي هلال، عن محمد بن سعيد الأسدي، عن أوس بن أوس، مرفوعًا.

ومحمد بن سعيد هذا (كَذَّبوه، وقال أحمد بن صالح: وَضَع أربعة الاف حديث. وقال أحمد: قَتَله المنصور على الزندقة وصَلَبه) قاله الحافظ ابن حجر كما في التقريب (٧٩٠٧).

ووَهِم محمد بن سعيد وهمًا كبيرًا أيضًا!

⁽۱)التاريخ الأوسط (۱/ ۱۹۶)، والتاريخ الكبير، للبخاري (٤/ ٢٥٥) (۲۷۱۷)، بحواشي محمود خليل. و(الجرح والتعديل) لابن أبي حاتم (٤/ ٣٧٣) (١٦٢٧).

كما أخرجه الطبراني في الكبير (١/ ٢١٦ / ٥٨٨) عن سعيد بن هلال، عن محمد بن سعيد المصلوب، عن عُبَادة بن نُسَيّ، عن أوس، مرفوعًا.

وثَم طريق آخَر قد يُشغِّب البعض به، ويحاول أن يُقوِِّي به الخبر، لكنه طريق ضعيف جدًّا:

أخرجه أبو داود في سننه (٣٤٦) عن سعيد بن أبي هلال، عن عُبَادة بن نُسَيّ، عن أوس الثقفي، مرفوعًا.

والظاهر أن البلاء في هذا الإسناد من سعيد بن أبي هلال؛ لأنه روى الحديث على عدة أوجه فخلط.

وإليك أبرز هذه الأوجه:

- -سعيد، عن محمد بن سعيد المصلوب، عن أوس مرفوعًا.
- -سعيد، عن محمد بن سعيد المصلوب، عن عُبَادة، عن أوس مرفوعًا.
 - -سعيد، عن عُبَادة، عن أوس مرفوعًا.

وسعيد هو ابن أبي هلال، وإن وَثَقه قوم فقد ضَعَفه ابن حزم، وقال أحمد: ما أدري أي شيء، يخلط في الأحاديث(١) فهذه وحدها كفيلة بتدمير الخبر!!

وإضافة إلى هذا، فإني لا أدري هل سمع عُبَادة بن نُسَيِّ من أوس أو لريسمع.

وهناك طريق آخر منكر.

أخرجه الحاكم في المستدرك (١٠٤٣) فقال: حدثناه أبو بكر أحمد بن كامل، ثنا أحمد بن الوليد الفحام، ثنا رَوِّح بن عُبَادة، ثنا ثور بن يزيد، عن عثمان الشيباني، أنه سمع أبا الأشعث الصنعاني يُحدِّث عن أوس بن أوس الثقفي، عن عبد الله بن عمرو، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «مَنْ غَسَّلَ يَوْمَ الجُمُعَةِ وَاغْتَسَلَ، وَدَنَا مِنَ الْإِمَامِ وَاقْتَرَبَ، وَاسْتَمَعَ وَأَنْصَتَ؛ كَانَ لَهُ بِكُلِّ خُطُوةٍ يَخُطُوهَا أَجُرُ صِيام سَنَةٍ وَقِيَامِهَا».

⁽١) انظر (تهذیب التهذیب) (٤/ ٩٥).

قلت (أحمد): وهو مسلسل بالعلل:

الأولى: عثمان الشيباني مجهول.

الثانية: جعل الحديث من مسند ابن عمرو. وهو خطأ، والصواب أنه من مسند أوس بن أوس.

فعثمان مجهول، خالف الثقات، فهذه رواية منكرة.

ووجه النكارة أن الجماهير من الثقات رووا الخبر عن أوس مرفوعًا.

فزاد عثمان: (عبد الله بن عمرو).

لذا قال الحافظ ابن حجر: فيكون زيادة (عبد الله) وهمًا من عثمان(١).

وتَم طرق أُخَر لكنها واهية، أعرضتُ عن ذكرها لضعفها البين، وحتى لا يمل القارئ.

(١) (لسان الميزان) تحقيق أبي غُدة (٥/ ١٩).

مَن أَعَل الخبر:

ومن الجدير بالذكر أن تَعُلَم أن بعض العلماء أشاروا إلى إعلال هذا الخبر:

قال الذهبي: (له علة مهدرة)(١).

وقال ابن كثير: (ومنهم مَن علله) (١).

قلت (أحمد آل رجب): والحاصل عندي أن إعلال هذا الحديث من هذا الوجه لأمور خمسة:

الأول: ضعف السند؛ لعدم توثيق أبي الأشعث من مُعتبر.

(١) (المستدرك على الصحيحين)، عقب حديث رقم (١٠٤٢).

وقد يقول قائل: إن قوله: (له علة مهدرة) هنا، أي: غير مؤثرة.

فأقول: هذا محتمل، وغيره محتمل أيضًا، وهو أن يكون قوله: (مهدرة) بمعنى غير مُكتشَفة وغير مُطَّلَع عليها.

وهذا القول الأخير هو ما جنح إليه شيخنا العدوي مرارًا أمامي، فكان هذا الحديث كلما عُرض على فضيلته قال للباحث: قال الذهبي: (له على مهدرة)، فهل

استطعتَ اكتشاف هذه العلة؟

(٢) انظر (إرشاد الفقيه إلى معرفة أدلة التنبيه) (١/ ١٩٩) مؤسسة الرسالة، تحقيق بهجت يوسف حمد أبو الطيب.

الثاني: نكارة المتن وغرابته، ومخالفته لما في الصحاح، ففي الصحاح أن كل خطوة ترفع درجة وتضع خطيئة، وليس كل خطوة بأجر سنة.

الثالث: أشار بعض العلماء لإعلاله كالذهبي وابن كثير. الرابع: لم يُخَرِّج البخاري في صحيحه لأبي الأشعث أي حديث. الخامس: لم يُخَرِّج مسلم لأبي الأشعث عن أوس بن أوس، وإنها أخرج له عن عُبَادة بن الصامت وشداد بن أوس.

ثانيًا: حديث أبي بكر الصِّديق، وإليك نص ما في كتاب العلل للدار قطني.

سُئِل الإمام الدارقطني عن حديث أوس بن أوس الثقفي، عن أبي بكر الصِّديق، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: « مَن غَسَّلَ وَاغْتَسَلَ، وَبَكَّرَ وَابْتَكَرَ، وَمَشَى وَلَرْ يَرْكَبْ ... » الحديث.

فقال: يرويه يحيى بن الحارث الذَّمَاري من رواية الحسن بن ذَكُوَان، عنه، عن أبي الأشعث الصنعاني، عن أوس بن أوس، عن أبي بكر الصّديق، عن النبي صلى الله عليه وسلم.

وخالفه جماعة من الشاميين وغيرهم.

فرووه عن يحيى بن الحارث، عن أبي الأشعث، عن أوس بن أوس، عن النبي صلى الله عليه وسلم. لريذكروا فيه أبا بكر، وهو الصواب(١).

قلت (أحمد): الحاصل أنه شاذ لا يَثبت، والحديث حديث أوس.

•

⁽١) انظر (العلل الواردة في الأحاديث النبوية) (١/ ٢٤٦) حديث رقم (٤٥).

ثالثًا: حديث شداد بن أوس مرفوعًا:

قال الطبراني في الكبير (٢/ ٢٧٩ / ٢٧٩): حدثنا إبراهيم بن محمد بن عِرْق الحِمْصي، ثنا عبد الوهاب بن الضحاك، ثنا إسهاعيل بن عَيَّاش، عن راشد بن داود، عن أبي الأشعث، عن شداد بن أوس، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «مَنْ غَسَّلَ وَاغْتَسَلَ يَوْمَ الحِمْعَةِ، وَغَدَا وَابْتَكَر، ثُمَّ جَلَسَ قَرِيبًا مِنَ الإِمَام، فَاسْتَمَعَ وَأَنْصَت؛ كَانَ لَهُ بِكُلِّ خُطُوةٍ خَطَاهَا عَمَلُ سَنَةٍ ، صِيَامِهَا وَقِيَامِهَا». وَأَنْصَت؛ كَانَ لَهُ بِكُلِّ خُطُوةٍ خَطَاهَا عَمَلُ سَنَةٍ ، صِيَامِهَا وَقِيَامِهَا». قُلت: وهذا كذب؛ فيه عبد الوهاب الضحاك، وهو (متروك، قُلت: وهذا كذب؛ فيه عبد الوهاب الضحاك، وهو (متروك، كَذَبه أبو حاتم) كما في القريب (٢٥٧). وإبراهيم بن محمد بن عَرْق (شيخ غير معتمد) (۱)، وثَم علل أخرى فيه.

⁽١) انظر (الميزان) (١٩٩).

قلت (أحمد بن محمود آل رجب): هناك شواهد أخرى لهذا الحديث من حديث أبي طلحة الأنصاري المدني رضي الله عنه، وحديث عبد الله بن عباس رضي الله عنها، وحديث أبي هريرة رضي الله عنه... وغيرها، لن أذكرها لضعفها الشديد، بل هي توالف ومناكير، لا تصح لا في الشواهد ولا في المتابعات، بل يُرَمَى بها ولا كرامة!!

والحمد لله رب العالمين. وصَلِّم وبَارِك على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

بعض مَن ضَعَّف الخبر من المعاصرين:

أولًا: شيخنا مصطفى بن العدوي، حفظه الله:

وقد سُئِل فضيلته أمامي وأنا أسمع: ما صحة حديث: «مَنْ بَكَّرَ

وَالْبَتَكُرَ، وَغَسَّلَ وَاغْتَسَلَ... » الحديث؟

فأجاب: متنه غريب جدًّا، وأُراه شاذًّا ، مخالفًا ما في المتون

الصحاح، ففي الصحاح أن الخطوة ترفع درجة وتحط خطيئة، أما هذا فبكل خطوة أجر سنة صيامها وقيامها!!

فالحاصل: أنني لا أُراه يَثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم. وقال في تحقيقه تفسير ابن كثير: سنده حسن، ولكن متنه غريب ومستنكر، فالله أعلم(١).

ثانيًا: الشيخ المُحَدِّث أبو على الحسني العراقي.

وقد سألت فضيلته فقلت: ما قولكم في حديث:

«مَنْ بَكَّرَ وَابْتَكَرَ، وَغَسَّلَ وَاغْتَسَلَ... » الحديث؟

فقال: هذا الحديث منكر، باطل.

⁽١) قاله شيخنا في تحقيقه (تفسير ابن كثير) (١٣/ ٥٦٧) ط/ دار ابن رجب. الطبعة الأولى: (٢٠١٧م).

ثالثًا: فضيلة الشيخ أبو عبد الرحمن الظاهري - حفظه الله-. وقد سألتُ فضيلته فقلت: ما قولكم في حديث: «مَنْ بَكَرَ وَابْتَكَرَ... » الحديث؟

فقال فضيلته: هو حديث معلول.

الباب الثاني: ما جاء في الصحاح في فضل التبكير لصلاة الجمعة. واليك بعض ما جاء في الصحيح وفيه فضل التبكير.

الأول: عَنْ سَلَمَانَ الفَارِسِيِّ خَيْشَتُ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا يَغْتَسِلُ رَجُلْ يَوْمَ الجُمْعَةِ، وَيَتَطَهَّرُ مَا اسْتَطَاعَ مِنْ طُهْرٍ، وَسَلَّمَ: «لَا يَغْتَسِلُ رَجُلْ يَوْمَ الجُمْعَةِ، وَيَتَطَهَّرُ مَا اسْتَطَاعَ مِنْ طُهْرٍ، وَيَدَّهِنُ مِنْ دُهْنِهِ أَوْ يَمَسُّ مِنْ طِيبِ بَيْتِهِ، ثُمَّ يَخُرُجُ فَلَا يُفَرِّقُ بَيْنَ وَيَدَّهِنُ مِنْ دُهْنِهِ أَوْ يَمَسُّ مِنْ طِيبِ بَيْتِهِ، ثُمَّ يَخُرُجُ فَلَا يُفَرِّقُ بَيْنَ الْمُعَلِّمُ الْإِمَامُ ؛ إِلَّا غُفِرَ لَهُ الْنَيْنِ، ثُمَّ يُصَلِّي مَا كُتِبَ لَهُ، ثُمَّ يُنْصِتُ إِذَا تَكَلَّمَ الإِمَامُ ؛ إِلَّا غُفِرَ لَهُ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الجُمْعَةِ الأُخْرَىٰ »(١).

الثاني: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ خَلِيْتُ ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ تَوَضَّا فَأَحْسَنَ الْوُضُوءَ، ثُمَّ أَتَى الجُمْعَة فَاسْتَمَعَ وَسَلَّمَ: «مَنْ تَوَضَّا فَأَحْسَنَ الْوُضُوءَ، ثُمَّ أَتَى الجُمْعَة فَاسْتَمَعَ وَاللَّهَ عَلَى الجُمْعَة وَزِيَادَةُ ثَلَاثَة أَيَّامٍ، وَمَنْ مَسَّ وَأَنْصَتَ ؛ غُفِرَ لَهُ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الجُمْعَةِ وَزِيَادَةُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، وَمَنْ مَسَّ الْخَصَىٰ فَقَدُ لَغَا» (٢).

الثالث: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ خِيْفَ اللهِ مَا أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَنِ اغْتَسَلَ يَوْمَ الجُمُعَةِ غُسْلَ الجَنَابَةِ ثُمَّ رَاحَ، فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ بَقَرَةً. وَمَنْ رَاحَ فِي بَدَنَةً. وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الثَّانِيَةِ، فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ بَقَرَةً. وَمَنْ رَاحَ فِي

⁽١)أخرجه البخاري(٨٨٣، ٩١٠).

⁽٢) أخرجه مسلم (٨٥٧).

السَّاعَةِ الثَّالِثَةِ، فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ كَبْشًا أَقْرَنَ. وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ السَّاعَةِ التَّابِعَةِ، فَكَأَنَّمَا الرَّابِعَةِ، فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ دَجَاجَةً. وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الخَامِسَةِ، فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ بَيْضَةً. فَإِذَا خَرَجَ الإِمَامُ حَضَرَتِ المَلاَئِكَةُ يَسْتَمِعُونَ الذِّكَرَ» (۱).

فوائد من الحديث:

أولاً: يدل على أن الغُسُل المستحب للجمعة أوله طلوع الفجر، فإن اغتسل قبله لمريُصِب السُّنة عند أكثر العلماء وجمهورهم. وآخِر الغسل الرواح إلى الجمعة. فإن اغتسل قبل دخول يوم الجمعة، لمريأتِ بسُنة الغُسل، كما لو اغتسل بعد صلاة الجمعة.

ثانيًا: أن مَن عليه غسل الجنابة، فاغتسل للجنابة يوم الجمعة، ناويًا رفع الجنابة وسُنية الاغتسال للجمعة؛ فإنه يجزئه و يحصل له رفع حدث الجنابة وسُنة غسل الجمعة عند أكثر العلماء (٢).

⁽١)أخرجه البخاري (٨٨١، ٩٢٩)، ومسلم (٨٥٠).

⁽٢) (فتح الباري) لابن رجب (بتصرف يسير) (٨/ ٩١).

ثالثًا: وبالحديث استدل الجمهور على أن الأفضل في الأضحية أن تكون من الإبل ثم البقر ثم الغنم. وعكس مالكُ الأمر (١). رابعًا: وفيه الحث على التبكير إلى الجمعة، وأن مراتب الناس في الفضيلة فيها وفي غيرها بحسب أعماهم، وأن القربان والصدقة تقع على القليل كالكثير (١).

(١) (عمدة القاري شرح صحيح البخاري للعيني) (بتصرف يسير) (٦/ ١٧٣).

⁽٢) (التوضيح لشرح الجامع الصحيح لابن الملقن) (٧/ ٣٩٧).

فائدة:

بعض ما جاء في الصحاح في أن الخطوة ترفع درجة وتحط خطيئة، وليس بكل خطوة أجر سنة صيامها وقيامها!!

أولًا: عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «كل سُلَامَى عليه صدقة، كل يوم، يُعِين الرجل في دابته، كالمله عليها أو يَرفع عليها متاعه صدقة، والكلمة الطيبة، وكل خطوة يمشيها إلى الصلاة صدقة، وَدَلُّ الطريق صدقة»(١).

ثانيًا: وعنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «صلاة الجميع تَزيد على صلاته في بيته وصلاته في سوقه - خمسًا وعشرين درجة، فإن أحدكم إذا توضأ فأحسن، وأتى المسجد، لا يريد إلا الصلاة؛ لمر يَخُطُ خطوة إلا رفعه الله بها درجة وحَطّ عنه خطيئة، حتى يدخل المسجد، وإذا دخل المسجد كان في صلاة ما كانت تحبسه، وتُصَلِّ المسجد، وإذا دخل المسجد كان في صلاة ما كانت تحبسه، وتُصَلِّ المهم اغفر له، اللهم ارحمه!! ما لم يُحِدِث فيه» (٢).

⁽١)أخرجه البخاري (٢٨٩١)، ومسلم (١٠٠٩).

⁽٢) أخرجه البخاري(٤٧٧)، ومسلم (٦٤٩).

ثالثًا: عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما، قال: كانت ديارنا نائية عن المسجد، فأردنا أن نبيع بيوتنا فنقترب من المسجد، فنهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال: «إن لكم بكل خطوة درجة»(١).

رابعًا: عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أنه قال: «مَن سَرَّه أن يَلقَى الله غدًا مسلمًا، فليحافظ على هؤلاء الصلوات حيث يُنادَى بهن، فإن الله شَرَع لنبيكم صلى الله عليه وسلم سُنن الهدى، وإنهن من سُنن الهدى، ولو أنكم صليتم في بيوتكم كما يصلي هذا المتخلف في بيته، لتركتم سُنة نبيكم، ولو تركتم سنة نبيكم لضللتم. وما من رجل يتطهر فيُحُسِن الطُّهور، ثم يَعُمِد إلى مسجد من هذه المساجد، إلا كتب الله له بكل خطوة يخطوها حسنة، ويرفعه بها درجة، ويحطّ عنه بها سيئة، ولقد رأيتُنا وما يتخلف عنها إلا منافق معلوم النفاق، ولقد كان الرجل يؤتى به يُهادَى بين الرجلين حتى معلوم النفاق، ولقد كان الرجل يؤتى به يُهادَى بين الرجلين حتى يقام في الصف» (٢).

⁽١) أخرجه مسلم (٦٦٤).

⁽٢) أخرجه مسلم (٢٥٤).

الخاتمة

وفي نهاية الرسالة، أسأل الله تعالى أن أكون قد وُفقت لعرض أبرز علل هذا الحديث.

وما كان من توفيق فمن الله وحده. وما كان من خطأ فمن نفسي ومن الشيطان.

وقبل أن أنهي هذه الكلمات أحب أن أذكر إخواني وأخواتي في جنبات الأرض- بالإقبال على العلم الشرعي، فهو العلم النافع في الدارين، وأن يتركوا التقليد الأعمى ويبحثوا المسائل بعدل وإنصاف، وكم ترك الأول للآخر!!

والله وحده الهادي إلى الصراط المستقيم.

ولا أنسى كل مَن ساندني ووقف معي في كتابة أبحاثي، وواساني وشد من أزري، وعلى رأسهم أبي وأمي

حفظهما الله ومتعهما بتمام الصحة والعافية، وزوجتي الغالية حفظها الله.

ولا أنسى أن أشكر شيخي ومعلمي، العَلَّامة المُحَدِّث أبا عبد الله مصطفى بن العدوى، حفظه الله ورعاه.

وكتبه ببنانه: الباحث أحمد بن محمود آل رجب

٢١_ محرم (٤٤١هـ)

الموافق الاثنين (١ - ١٠ - ١٨ - ٢م)

في قرية خالد بن الوليد-منشأة أبو عمر- سهل الحسينية

- محافظة الشرقية - جمهور مصر العربية.

هاتف ۲۱۲۲۲۲۸ ۱۰

واتس أب: ۲۰۲۷۳۵۲۵٥۱۰